

المصدر: السفير

التاريخ: ١٣-وليو ٢٠٠٥

الانفجار يرفع التشكيلة الوزارية إلى ثلاثين لكنها تُرفض من لحدود وعون
و <<حزب الله>> و <<أمل>>

محاولة اغتيال المر: تعديلات في لوائح الضحايا والاتهامات
السبع ووثيقة من جهاز أمن الدولة يشير إلى وجود مخططين أو منفذين
في عين الحلوة



ساحة الانفجار: حرائق وأعمدة دخان (أ ب ... وفي الإطار الوزير المر يتحدث من المستشفى (عن التلفزيون

من التالي؟

طالما انه لن يكون بمقدور أحد الاجابة عن هذا السؤال، فإنه من الصعب الاجابة عن السؤال الأصعب وهو: من يقف وراء هذا المسلسل الدموي؟ لكن المشكلة التي يواجهها اللبنانيون إزاء السؤالين، تكمن في أن التوتر السياسي القائم في البلاد منذ 14 شباط الماضي، لم يشهد أي تراجع من النوع الذي يفتح البلاد على موجة من التفاهات التي يحاول البعض تكريسها من خلال الحكومة الجديدة. علماً ان <<الشريط اللاصق>> الذي يجري استخدامه لجمع القوى كافة في حكومة واحدة لا يكفي لحماية الوضع السياسي في بلاد هشة بأكثر مما يعتقد أهلها.

وبينما كانت البلاد تحت وطأة الصدمة، ووسط الضغوط بضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، فاجأ الرئيس



في
مستشفى
سرحال
من
اليسار:
الحريري،
لحد،
السنيرة،
حمادة،

تويني، أندريه لحد، رزق، ووقوفاً من اليسار هاني حمود والأب إيلي ماضي، السيد وإميل رحمة

المكلف فؤاد السنيرة الرئيس اميل لحد بطلب موعد مستعجل، وقدم له اقتراحاً بتشكيلة حكومية رفعها انفجار انطلياس من 24 الى 30 وزيراً، وأمل منه التوقيع على مراسيم تشكيلها، وهو الامر الذي يبدو أنه لن يحصل وفق الاسماء والتوزيع الذي اقترحه السنيرة.

على أن سيل الأسئلة لم يتوقف أبداً: هل نحن أمام جهة واحدة تقوم بكل العمليات الأمنية منذ تشرين الأول الماضي تاريخ محاولة اغتيال مروان حمادة؟ وهل نحن أمام جهة خارجية تدير الأمر بواسطة جهات لبنانية تدبر التفجيرات وأدواتها وخلاف ذلك؟ وهل نحن أمام رسالة هدفها تصويب السياق السياسي للعلاقات بين القوى كافة؟ وهل نحن أمام انكشاف أمني لا سابق له منذ انتهاء الحرب الأهلية؟ أم نحن أمام محاولة لجعل لبنان ساحة عمل لكل أنواع المخابرات العالمية؟ وهل نحن أمام نوع جديد من السجال السياسي الداخلي على خلفية التفجيرات بين فريق متهم بالقتل وفريق يمثل الضحية وتنقلب الأدوار فجأة؟

فبعد ثلاثة أسابيع من جريمة اغتيال المناضل الوطني جورج حاوي، وبعد ستة أسابيع من جريمة اغتيال الزميل سمير قصير، فجر مجهولون سيارة مفخخة لدى مرور موكب نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الياس المر في منطقة انطلياس شمال شرق العاصمة، ما أدى الى مقتل مدني صودف مروره في المكان وإصابة المر ومرافقيه بجروح متفاوتة، ووقوع خسائر مادية كبيرة. وقد أحدثت الجريمة صدمة كبيرة في الاوساط السياسية والشعبية نظراً لاختلاف مسارها السياسي عما سبقها، لناحية ان المستهدف هو صهر رئيس الجمهورية إميل لحد ونجل

أبرز رموز الحكم السابق ميشال المر، وأحد المسؤولين الذين تولوا الشأن الأمني والعسكري في وزارتي الداخلية والدفاع لسنوات عدة. وهو من السياسيين المسيحيين القريبين من سوريا والذين تعرضوا لحملة مشددة من القوى التي شكلت لقاء المعارضة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

ومع أن وليد جنبلاط سارع دون غيره بعد وقت قليل على الجريمة لاتهام <<النظام الأمني>> بالوقوف وراء الجريمة، فقد ألمح الى أن المر كان يملك معلومات عن جريمة اغتيال الحريري وأن الذين حاولوا قتله أرادوا قتل شاهد وإخفاء معالم جريمة قتل الحريري، إلا أن المر نفسه نفى في حديث تلفزيوني مسائي أن يكون لديه أي معلومات خاصة عن جريمة اغتيال الحريري وقال: <<لو كنت أملك هذه المعلومات لكنت سلمتها الى القضاء لأجل حماية نفسي ولأجل تسهيل عملية كشف الحقيقة، وليس لدي ما هو إضافي عما يملكه غيري>>.

لكن المر كشف انه كان يملك <<من آذار الماضي معلومات عن محاولة لاغتياله وقد اضطرت لان أرسل قبل أسبوع من الآن كتاباً إلى النيابة العامة العسكرية أضمنه معلومات وصلتني بالصدفة وكانت موجودة لدى جهاز أمن الدولة وقد حملت هذا الجهاز مسؤولية أي عمل أمني يعرضني لخطر>>. ونفى المر تلقيه أي تهديدات مسبقة ورفض توجيه اتهام إلى طرف بذاته ولكنه حمل الأجهزة الأمنية مسؤولية التقصير.

ولاحقاً بث تلفزيون <<المستقبل>> صورة عن وثيقة أمنية صادرة عن جهاز أمن الدولة قال الزميل فارس خشان إن المر سلمها اليه قبل أشهر لإعلائها في حال تعرضه للاذى، وهي تفيد بأن اجتماعاً عقد في بداية العام الحالي في مخيم عين الحلوة وجرى خلاله البحث في ترتيبات لعملية إجرامية في المنطقة التي حصل فيها الانفجار امس، وان هناك مواد متفجرة جرى إدخالها الى لبنان بداية شباط الماضي من الاردن، وبالتحديد قبل أسبوع من اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وفي حديث للمحطة نفسها قال وزير الداخلية حسن السبع إن هناك أموراً كثيرة يجب أن تقوم بها الدولة لمواجهة ما يحصل، مشيراً الى أن المخيمات الفلسطينية بؤر أمنية لا يمكن للدولة أن تدخل اليها، وأنه يجب أن يكون هناك حوار مع سوريا باعتبار أن هناك جهات في لبنان مؤيدة لها ويجب العمل مع دمشق لمعالجة أوضاع هذه القوى. وفي هذا السياق، ذكرت مصادر معنية ل<<السمير>> أن الاجهزة الامنية والقضائية التي تتولى التحقيق تنطلق من فرضية أن هناك مجموعات إسلامية متطرفة تتخذ من عين الحلوة مقراً لها وهي على صلة بأحداث جرت سابقاً في مجدل عنجر وفي الضنية لها علاقة بمحاولة اغتيال المر.

إلا أن كل الذين أدلوا بمواقف وتصريحات وأصدروا بيانات إدانة واستنكار، تراجعوا عن توجيه الاتهامات المباشرة

الى الحكم والى سوريا. وصدرت مواقف دعت الى التوحد بمواجهة ما يحصل، في الوقت الذي شهد فيه المستشفى الذي نقل اليه المر للمعالجة لقاءات بين أقطاب الجهتين المتخاصمتين في البلاد، ولا سيما الاجتماع الذي ضم الرئيس لحود والنواب سعد الحريري ومروان حمادة وجبران تويني في حضور مسؤولين أمنيين سابقين وحاليين بينهم المدير العام السابق للامن العام اللواء جميل السيد وقائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان، من دون أن يخرج اللقاء عن طابعه الانساني.

ووصف الرئيس لحود من يقف وراء الجريمة بـ«أعداء لبنان الذين لا يميزون بين اللبنانيين لأي جهة انتموا، ومهما كانت مواقفهم سواء في المعارضة أو الموالاتة، بل همهم إشعال الفتنة»، رافضاً توجيه الاتهام الى أي جهة قبل انتهاء التحقيق، وناشد القيادات السياسية «التعالي على الجروح، وطي صفحة الماضي والترفع عن الحسابات الضيقة والاعتبارات والمصالح الشخصية» وتساءل «ما قيمة المراكز والمناصب والصفات اذا خسرتنا وطننا ووحدتنا وسيادتنا واستقلالية قرارنا، وأي موقع سيكون لنا في العالم اذا ما استمررتنا في ترسيخ التباعد والتشردم في ما بيننا».

من جانبه، قال العماد ميشال عون إن ما حصل كان رسالة الى رئيس الجمهورية، وان الهدف كان جعل قسم من اللبنانيين يتهمون قسماً آخر بالوقوف وراء الجريمة، داعياً الى التوقف عن الاتهامات وترك الامور للتحقيق. وقال إن على الجميع مساعدة الاجهزة المعنية بالتحقيق لا العكس، منتقداً جن بلاط «الذي لا يزال عند سلوكه القديم ويعمد الى تسييس كل شيء لمصلحة معتقده الخاص وهو لا يهتم بالحقيقة بقدر ما يهتم بتشويه الحقيقة. وهي تهم مبتذلة ولكن لا يجب استباق نتائج التحقيق».

أما النائب سعد الحريري فقد أعلن انه «لن نسمح بالعبث بأمننا واستقرارنا وسنقف الى جانب الرئيس المر وكل اللبنانيين لمحاربة هؤلاء المجرمين، أياً كانوا، ولإلقاء القبض عليهم حتى ينالوا عقابهم». وأضاف: «هذه اليد ليست خفية، ونحن لن ندعها تفعل ذلك وسنظل الى جانب بعضنا البعض مهما كلف الامر».

الى ذلك، صدرت مجموعة مواقف عربية ودولية مستنكرة الجريمة وكان أبرزها اتصال الرئيس السوري بشار الاسد بالرئيس لحود مديناً الجريمة ومهنئاً إياه بسلامة الوزير المر. الحكومة

في هذه الاثناء، فوجئت الاوساط السياسية والرسمية بالاعلان عن موعد عاجل بين الرئيس لحود والرئيس المكلف تشكيل الحكومة في القصر الجمهوري. وبعد أكثر من ساعة خرج السنيورة معلناً أنه قدم تشكيلة من ثلاثين وزيراً آملاً أن تحظى بموافقة لحود.

وحسب المعلومات التي توافرت فإن الحكومة التي عرضها السنيورة تضم: عن السنة: فؤاد السنيورة، بهيج طيارة (وزير دولة)، حسن السبع (وزيراً للداخلية)، محمد الصفدي (وزيراً للاشغال) أحمد فتفت (وزيراً للشباب والرياضة) وخالد قباني (وزيراً للثقافة). عن الموارد: بيار الجميل (وزير دولة)، نائلة معوض (وزيرة للشؤون الاجتماعية)، جو سركيس (وزيراً للسياحة)

، سيمون ابي رميا (وزيراً للبيئة)، غطاس الخوري (وزيراً للتربية)، وجهاد ازغور (وزير دولة للشؤون المالية).
 عن الشيعة: محمد خليفة (وزيراً للصحة)، طراد حمادة (وزيراً للعمل)، محمد فنيش (وزيراً للطاقة)، فوزي صلوح
 (وزيراً للخارجية)، طلال الساحلي (وزيراً للزراعة) وغازي اليوسف (وزير دولة).
 عن الارثوذكس: الياس المر (وزيراً للدفاع)، عصام ابو جمرة (وزيراً للعدل)، طارق متري (وزيراً للإصلاح
 الاداري)، عاطف مجدلاوي (وزير دولة).

عن الدروز: مروان حمادة (وزيراً للاتصالات)، غازي العريضي (وزيراً للإعلام) وفيصل الصايغ (وزير دولة).
 عن الكاثوليك: ميشال فرعون (وزيراً للصناعة)، ايلي سكاف (وزير دولة) ونعمة طعمة (وزيراً للمهجرين).
 عن الارمن والاقليات: الان طابوريان (وزير دولة) وجان اوغسبيان (وزيراً للاقتصاد).

وقال السنيورة لـ <<السفير>> لاحقاً انه قدم الى لحود <<التشكييلة التي هي أفضل ما يمكن في ظل الظروف
 الحالية، ورئيس الجمهورية سيتخذ قراره في ضوء حقه الدستوري وآمل أن تسير الامور بشكل جيد وأن يمنحها
 المجلس النيابي الثقة الكبيرة وبإجماع يشبه إجماع التكليف>>.

لكن <<السفير>> علمت من مرجع واسع الإطلاع أن الرئيس لحود سأل السنيورة عما اذا كان أعد التشكييلة
 بالتشاور والتوافق مع جميع القوى الممثلة فيها، فرد السنيورة بأنه شاور حلفاء تيار <<المستقبل>> وتبين أنه
 يقصد تحالف الـ 72 نائباً. فرد لحود بأنه سوف يشاور الآخرين ومن يرى فيهم حلفاء وشركاء وأنه سوف يجيبه
 خلال 24 ساعة أملاً من السنيورة أن لا يقفل البحث على هذا الاساس وأن لا يتم فرض التشكييلة كأمر واقع.
 وفي وقت لاحق، جرت اتصالات شملت الحريري وقيادتي <<حزب الله>> وحركة <<أمل>>، واتصالات اخرى بين
 الحزب والحركة والرئيس لحود ومع التيار الوطني الحر وتبلغ الجميع أن كلاً من رئيس الجمهورية و<<حزب
 الله>> وحركة <<أمل>> والتيار العوني غير موافقين على تشكييلة الحكومة وهم سوف ينسحبون منها. وهو الامر
 الذي تبلغه الرئيس المكلف ايضاً. علماً ان العماد عون دعا أعضاء التكتل النيابي الذي يرأسه الى اجتماع اليوم
 لإعلان الموقف الرسمي والنهائي من الملف، وهو كان قد صرح ليلاً بأن ما عرض مفاجئ وهو يرى انه من
 الافضل له أن يبقى خارج الحكومة.